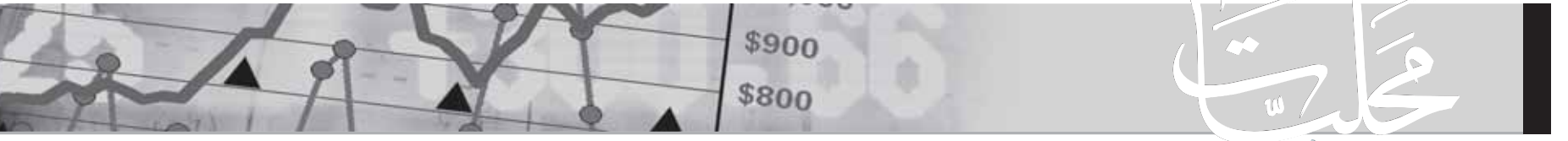


حكيات



وفد برلماني سوري سيزور البرلمان الأوروبي لرفع العقوبات عن سورية أوسي لـ«الوطن»: من المتوقع استعادة الكثير من القطع الأثرية بالتعاون مع الجمعية البرلمانية المتوسطية «البام» في الصيف الحالي

محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة المصالحة في مجلس الشعب عمر أوسي أن المجلس بدأ بطرح موضوع سرقة الآثار السورية وضرورة إعادتها إلى المتاحف السورية وذلك عبر جمعية البرلمانات البحر المتوسطية (البام)، التي أبدت استعدادها بشكل كامل لمساعدة مجلس الشعب باستعادة الآثار التي سرقت إلى بعض الدول الأوروبية ولا سيما المتوسطية منها.

وأكد أوسي أنه من المتوقع استعادة الكثير من القطع الأثرية خلال الصيف الحالي، باعتبار أن الجمعية المتوسطية ستساهم بشكل مباشر، مشيراً إلى أن أمينها العام زار سورية منذ شهر واجتمع مع عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب، وتم طرح مسألة سرقة الآثار السورية وإعادة معظمها إلى دول البحر المتوسط، محثراً أن إعادة القطع الأثرية يعد خطوة كبيرة في الحفاظ على تراث سورية الحضاري.

وأشار أوسي إلى أن المجلس سيرتح ملف الآثار خلال جلساته في حزيران القادم، مؤكداً أن المجلس سيلعب دوراً كبيراً في إعادة الآثار المسروقة إلى المتاحف السورية في أقرب وقت ممكن، وذلك عبر التعاون مع برلمانات البحر المتوسط



وخاصة بعدما أبدت استعدادها للتعاون مع المجلس حيال هذا الموضوع. وأوضح أوسي أن الآثار السورية تعرضت لسرقة منهجية من العصابات الإرهابية التي هربت معظمها إلى تركيا وبعض دول المتوسط مثل إيطاليا وفرنسا مشيراً إلى أن الخطوة المقبلة البحث

سورية وحتى تاريخ المنطقة، مشدداً على ضرورة تعاون الحكومة مع مجلس الشعب لتشكيل فريق عمل موحد للبحث عن القطع الأثرية في دول البحر المتوسط. وبين أوسي أن مجلس الشعب عبر لجانه كافة لن يقف مكتوف الأيدي بل سيسخر في التواصل مع جميع البرلمانات الدولية لإعادة الآثار المسروقة وملاحقة العصابات التي أقدمت على هذا الفعل الشنيع الذي يهدف إلى تدمير معالم سورية الحضارية مؤكداً أن هناك العديد من القطع الأثرية بيعت بأقل الأسعار إلى بعض المتاحف وأن العمل جار حالياً على إعادتها.

وأوضح أوسي أنه يجب على مجلس الشعب أن يلعب دوراً جوهرياً في بناء سورية الحديثة قائلاً: إننا نمثل الشعب السوري ويجب أن يكون لنا صوت في البناء سورية الحديثة لافتاً إلى أنه يجب ألا يبتعد المجلس عن هموم المواطن السوري الذي يعاني ظروفًا معيشية سيئة وذلك بأن تتواصل لجانه مع مكونات الشعب السوري كافة والاستماع إلى همومهم.

وأضاف أوسي: إن المجلس يهدف تخفيف المعاناة التي يشعب السوري يتواصل مع البرلمان الأوروبي للضغط على الاتحاد الأوروبي لرفع العقوبات كاشفاً أنه من المتوقع أن يقوم وفد من

عن القطع الأثرية في هذه الدول وهذا ما يتم حالياً من خلال الجمعية البرلمانية «البام».

ولفت أوسي إلى أن سرقة الآثار السورية يعد من أخطر الجرائم التي تعرضت لها البلاد خلال فترة الأزمة باعتبار أن الآثار تشكل معلماً حضارياً لتاريخ

الجزائري: لن نكر التجربة اللبنانية في (دولة) الاقتصاد

طرطوس- محمد حسين

بين الدكتور هشام الجزائري وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن هناك انزياحاً كبيراً في حركة التجارة من مرفأ اللاذقية وطرطوس إلى المرفأ المجاورة ما حتم التفكير بتوسعة مرفأ طرطوس وقد تباحثنا مع الجانب الروسي في هذا الموضوع وتمت الموافقة على التوسعة.. جاء ذلك خلال زيارته لطرطوس ولقائه الأسرة الاقتصادية في المحافظة بحضور محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي وأمين فرع حزب البعث القاضي غسان أسعد.

وأكد الوزير أن الليرة السورية ستبقى الوسيلة الوحيدة للتعامل التجاري.. ومن هنا لن نكرر تجربة لبنان في «دولة» الاقتصاد...

وقال في اجتماع موسع في مبنى محافظة طرطوس أن أولويات التجارة الخارجية منذ عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩ كانت تسهيل التجارة والتبادل التجاري.. أما اليوم فالأولوية هي إدارة التجارة الخارجية على أساس الدولار وسعر الصرف وأولويات الاستثمار فرقت على الحكومة استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والأعلاف والدواء.

وأن المشروع الذي تقدمت به الوزارة إلى الحكومة ركز على استيراد السلع الأساسية التي لا تنتج محلياً كالزيت والسكر والحبليات والأخرى إشكالية تتحمل الكثير من النقاش وهي المواد المنتجة محلياً لذلك فقد تبنت الحكومة دعم المنتج المحلي (الزراعي والصناعي) وكيفية دعم المنتجات إضافة إلى تخفيض كميات إجازات الاستيراد من خلال تجزئتها وهنا يجب العمل على تفعيل غرف التجارة والصناعة من أجل تحسين الليرة خدمة للإنتاج والتصدير.

أما ما يضر فعلاً بعملية الاستيراد فهو المضاربة بين المستوردين وهناك عدد كبير منهم يتقدم إلى الوزارة يطلب إجازة استيراد

بغرض المضاربة وليس الاستيراد الفعلي لذلك يجب تحديد معايير جديدة لتوصيف المستوردين.. وأشار الوزير الجزائري إلى أنه تم تحويل هيئة دعم وترويج الصادرات إلى هيئة لدعم الإنتاج المحلي وتأمين مصادر التمويل لها من المستوردات والمحروقات على أن يكون الدعم حسب كمية الإنتاج وذلك سوف يساهم في تخفيض كلف الإنتاج وبالتالي زياد الدعم وعدد المشتغلين في كافة القطاعات وتم أيضاً دعم هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال فتح فروع لها في المحافظات والحكومة هي من يحدد كيفية الدعم ولأن يتوجه حسب كل قطاع.

مضيفاً أن الأولوية اليوم هي لقطاع الألبان والأجبان ودعم تربية الأبقار والزراعات المحمية والإنتاج الزراعي بشكل عام.. حيث لدينا مشكلة في بناء البرادات لحفظ الغذاء والخضار ولدينا مثلاً هذا العام إنتاج ٧٠٠ ألف طن من البطاطا ستهدب جميعها إلى السوق ما يؤدي إلى انخفاض سعرها بشكل كبير ما يشكل خسارة كبيرة على الفلاح.

وتركزت مداخلات الحضور حول المرفأ ودور الممارك والمشاريع الاستثمارية والمركز في المحافظة وهي ٩ المحافظات أوبية و٨ مشاريع نقل و٦ مشاريع صناعية مختلفة. وبخصوص المدن الصناعية تم الحديث عن النقص الكبير في التمويل العام الماضي حيث كان المطلوب ٣٠٠ مليون ليرة في حين الذي تم تحويله ١٠٠ مليون ليرة فقط.

حضر الاجتماع محافظ طرطوس وأمين فرع الحزب ورئيس أعضاء غرفة الصناعة والتجارة ورئيس مجلس المحافظة وأعضاء المكتب التنفيذي. وبعد ذلك قام الوزير والمحافظ بجولة ميدانية شملت مرفأ طرطوس والمنطقة الحرة والمدينة الصناعية أطلع فيها الوزير على آلية العمل في هذه المنشآت وما المطلوب لتحسين واقع العمل فيها.

البرلمان السوري بزيارة إلى البرلمان الأوروبي بهدف العمل على رفع العقوبات الظالمة على الشعب السوري إضافة إلى التواصل مع البرلمانات الدولية للضغط على حكوماتها في تغيير مواقفها من الأزمة السورية كاشفاً عن اتصالات مع البرلمان الدولي أيضاً لتقريب وجهات النظر مع بعض البرلمانات ولاسيما برلمانات الدول المخترطة في الأزمة السورية والداعمة للعصابات الإرهابية.

وأكد أوسي أن لجنة المصالحة سيكون لها دور كبير في معرفة مصير عدد كبير من الموقوفين والمخطوفين وحتى الموقوفين مشيراً إلى أنها حققت العديد من النجاحات كاشفاً عن اتصالات مع المبعوث الأممي إلى سورية دي مستورا لعقد اجتماع مع أعضاء مجلس والشعب ولجنة المصالحة في الفترة القادمة بعد الانتهاء من المشاورات التي يجريها حالياً في جنيف موضحاً أنه سيتم إطلاعه على ملفات المصالحة كافة والخواتم التي تم اتخاذها لإنجاح هذا الملف.

وبين أوسي أن لجنة المصالحة تمثل الشعب السورية وهي ليست منحةزاة إلى أي طرف ولذلك فإنها لن تدخر جهداً في مساعدة أي شخص أو تسوية أوضاع الأشخاص الذين لم يتورطوا بأعمال إرهابية.

المنظمات الدولية تساهم بتنفيذ مشاريع نوعية للمياه

الشيخة: ١٦ مليار ليرة لتأمين مصادر بديلة للمياه بسورية

لتأمين الاحتياجات المائية للمواطنين في سورية وفق الأولويات والحاجات الملحة، موضحاً أن المنظمة تولى قطاع المياه اهتماماً خاصاً.

وأكد ضرورة انتقاء المشاريع ذات النوعية العالية والأهمية، للتوسع مستقبلاً في المشروعات المنفذة.

وفي السياق ذاته التقى وزير الموارد المائية وقد منظمة أوكسفام برئاسة المدير الإقليمي للشرق الأوسط ورباطة دول الكومونولث نتجوت هولمز، وتم خلال اللقاء استعراض المشاريع المتبركة التي يتم تنفيذها حالياً، والأخرى قيد الإنجاز والتي ستوضع بالخدمة قريباً. وأكد الطرفان ضرورة تطوير العمل وتوسيع آفاق التعاون، وتنفيذ مشاريع تنموية ذات إستراتيجية مرصدة كالاستفادة من الطاقات المتجددة (الشمس والرياح) في تشغيل الآبار ومحطات الضخ، إضافة للعمل على إنتاج مواد التعقيم من خلال وحدات إنتاج محلية.

واتفق الطرفان على تذليل الصعوبات التي تعترض سير العمل لضمان تنفيذ المشاريع ودخولها في الخدمة بأقرب وقت ممكن.



كما ركز على ضرورة تنفيذ المشاريع الحيوية ذات القيمة المضافة والحرص على الدقة والسرعة في الإنجاز، ومبينا أهمية الاستجابة الفعالة والتعاون الفعّال والبناء من الطلاب النظاميين، مقابل من جهته عبر هارد عن اهتمام منظمة الصليب الأحمر بالمشاريع المشتركة التي ستقوم بتنفيذها بالتعاون مع الوزارة

عمار الياسين

أكد وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة أن خطة الطوارئ التي قامت الوزارة بإعدادها والمقدرة بـ١٦ مليار ل.س والتي عرضت على المنظمات الدولية تهدف لتأمين مصادر بديلة للمياه في جميع المحافظات في حال خروج مصادرها الرئيسية عن الخدمة.

وأشار الوزير خلال لقائه رئيس قسم العمليات في منظمة الصليب الأحمر الدولي «دومنيك أستيل هارد، ورئيسة اللجنة الدولية في سورية مريان غاسر إلى أن الوزارة تضع على قائمة أولوياتها حفر آبار وتجهيزها في محافظات حلب وإدلب بسبب الظروف الراهنة إضافة إلى تجهيز خزانات مياه الشرب لتزويد المواطنين بالمياه.

وعرض الشيخة إمكانية مساهمة الصليب الأحمر بتنفيذ بعض المشاريع في الخطة تتضمن حفر وتجهيز آبار وتأمين مجموعات توليد احتياطية، وتأمين خزانات مياه، ونقل المياه بالصهاريج، إضافة إلى تأمين محطات تقنية للمياه السطحية.

وأوضح الوزير الدور المهم للصليب

٣ آلاف ولادة في مشفى التوليد الجامعي بدمشق خلال الربع الأول

محمود الصالح

استطاع مشفى التوليد الجامعي في دمشق خلال الربع الأول من هذا العام تقديم خدمات طبية متميزة على الرغم من إجراءات الصيانة التي يجريها المشفى لمعظم الأقسام وكذلك قلة الكادر الطبي من تقديم الخدمات الطبية إلى ٩٣٠٠ مريضة. ذكر ذلك لـ«الوطن» محمد ونوس مدير الشؤون الإدارية في مشفى التوليد الجامعي بدمشق وأضاف: يبلغ عدد الأطباء ٣١ طبيباً منهم ١٧ طبيباً من أعضاء الهيئة التدريسية يشرفون على تدريب ٢٢ طالب دراسات عليا في تخصص الأمراض النسائية وهناك ١٤ طبيباً متعاقدون على الملأ و٢٢٤ ممرضة وتم خلال هذه الفترة تقديم جملة من الخدمات للمرضى دخلوا المشفى وتنوعت هذه الخدمات بين عمليات الولادة القيصرية التي بلغت ١٣٢٩ ولادة وتم إجراء ١٦٨٩ ولادة طبيعية وهناك ١٨٧١ عملية جراحية مختلفة وإضافة لذلك قامت الكوادر الطبية بإجراء ٥٨ عملية جراحة تنظيرية وبغية التشخيص تم من



خلال مشفى إجراء ٤٤٩٨٠ تحليلاً لمرضى المشفى و١٣٧٢١ صورة إيكو مخططة و٢٥٨ عملية تخطيط للقلب و٩٦٦ صورة طبقي محوري، إضافة إلى عمل قسم الحاضنات الذي يحتوي على ثنائي

تدقيق في إجراءات التصوير الطبقي المحوري بهدف اقتصاها على الحالات التي لا يمكن تشخيصها في الصور الشعاعية البسيطة، وعن موضوع أتمته العمل في المشفى قال: أنجزنا الجزء المهم من مشروع الأتمتة لأقسام الديوان والثانية والعيادات بحيث أصبح هناك برنامج لكل عيادة وبين وضع المرضى بشكل مفصل وفريق كل ما تمت أتمتة مكتب القبول والأرشيف ما يساعنا في العودة إلى إضيارة أي مريضة خلال دقيقة واحدة وتسجيل كل الإضافات المستقبلية إلى حالتها. أما عن إنجاز شبكة غاز الأوكسجين فمن المقرر أن ينتهي خلال شهرين بحيث يكون هناك ماخذ مزود للأوكسجين عند كل سرير. جدير بالذكر أن معظم الخدمات التي يقدمها المشفى مجانية أما الحالات التي يتم قبولها في الجناح الخاص فتتبع بناء على طلب المريض الذي يرغب في وجود مراقبة للمريضة لأن المشفى لا يقبل بوجود مرافق للمريض، والحقبة أن السبب هو عدم حاجة أي مريضة لمساعدة المرافق لأن الكادر التمريضي يعمل على خدمة المريض بشكل متميز ودون أي تفرقة بين مريض وآخر.

مسح الموارد الطبيعية والزراعية باستخدام الاستشعار عن بعد

السويداء- عبيد صيموعة

ضمن مشروع مسح الموارد الطبيعية والزراعية حول برنامج خرائط استعمال الأراضي المنفذ ضمن مشروع مسح الموارد الطبيعية والزراعية (سنارز) كانت فعاليات ورشة العمل التي أقامتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والهيئة العامة للاستشعار بالتعاون مع محافظة السويداء. وأشار مدير الزراعة بالسويداء المهندس بسام الجرمقاني إلى أهمية هذه الورشة في إظهار نتائج برنامج استعمالات الأراضي ضمن مشروع مسح الموارد الطبيعية والزراعية في سورية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافي الذي يهدف إلى تنمية القطاع الزراعي بالاعتماد على الأرقام الإحصائية الأقرب إلى الواقع كقاعدة بيانات للتخطيط المناسب لاستثمار الموارد الزراعية بشكلها الأمثل ولما يضمن التنمية المستدامة لتمكين الحكومة من تطبيق سياسة الأمن الغذائي لافتاً إلى أن المشروع حالياً يتابع عمله في المحافظة لإنجاز برنامج المساحة المحصولية وبرنامج تقدير الغلة للمحاصيل الأكثر أهمية في المحافظة.

بدوره أوضح ممثل الهيئة العامة للاستشعار عن بعد الدكتور بوش إبريس أهمية هذا المشروع في تسخير التقنيات الحديثة في خدمة القطاع الزراعي وتوظيف النشاط البشري بمجال استعمالات الأراضي مشيراً إلى نجاحه في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة خاصة في مجال تقدير غلة المحاصيل. وجرى خلال الورشة افتتاح معرض للخرائط المنجزة ضمن مشروع مسح الموارد الطبيعية والزراعية في سورية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافي الذي ضم لوحة تعريفية ببرامج المشروع وأهدافه القريبة وخرائط لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في محافظة السويداء. كما شمل المعرض خرائط توزيع الأراضي العمرانية وأراضي الغابات والحراج وأراضي المراعي والأراضي المهملة والقاحلة ونطاقات الارتفاع والمصادر المائية والآبار والطرق ومشروع الحزام الأخضر وخطة مكافحة الحرائق وغطاءات الحراج في محافظة السويداء والمراكز التابعة لمديرية زراعة السويداء وبعض المواقع المرتبطة بها. وقدم رئيس مشروع مسح الموارد الطبيعية والزراعية (سنارز) في وزارة الزراعة المهندس عبد الله فرهود فكرة عن المشروع المنفذ

بالتعاون بين الوزارة والهيئة العامة للاستشعار عن بعد وأهدافه لافتاً إلى أنه بعد نجاح المرحلة الأولى للمشروع في محافظات المنطقة الشرقية بالفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ تم تعميمه على جميع المحافظات والبدء بالمرحلة الثانية من عام ٢٠٠٩ والتي تمتد لعام ٢٠١٦ على أن تعقبها المرحلة الثالثة من عام ٢٠١٧ ولغاية عام ٢٠٢٥. واستعرض فرهود أهم نتائج المشروع كإنجاز خرائط استعمال الأراضي لبعض المحافظات ووضع منهجية لحساب المساحة المحصولية باستخدام الصور الفضائية وإعداد دليل مخططات تصنيف الأراضي وتحديد مفرداتها الإنتاجية وغيرها الكثير. رئيس قسم البحوث والدراسات الزراعية في الهيئة العامة للاستشعار عن بعد الدكتور طارق جعفر تحدث عن برنامج استعمال الأراضي ومنهجية العمل المعتمدة فيه على التفسير البصري للصورة الفضائية وأهدافه في جمع البيانات والمعلومات عن استعمال الأراضي والغطاء الأرضي وتمثيلها على خرائط رقمية وتأسيس قاعدة بيانات رقمية مكانية لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي للحصول على إحصائيات سريعة.

الطلاب الأحرار أضعاف انظامي

إلى امتحانات الشهادات العامة بالقيطرة

من / ٢٢٣٧ / إلى ١٧٨٣ طالبا في الدورة الحالية.

أما التعليم المهني وهنا الطامة الكبرى فقد بلغ عدد المتقدمين للثانوية الصناعية في الدورة الحالية ٢٠٣ طالب في حين كان بدورة ٢٠١٢ نحو ٢٨١ طالبا والتعليم النسوي فقد ٤٥ طالبة حالياً في حين كان عددهن ٢١٥. أما المتقدمين للثانوية التجارية فقدمهم ٢٦٦ وبعدهم قبل ثلاث سنوات ٤٣٦ طالبا وكان الشرعي ٤٢ طالبا أما اليوم فانخفضوا إلى ١٤ طالبا فقط وجميع هؤلاء راسمتهم نظامية.

وبالنسبة للمتقدمين لامتحانات شهادة التعليم الأساسي، ورغم أن ذلك ليس موضوع بحثنا إلا أن الالاف وهذا يأتي دور التربية حيث كان عدد الطلاب المتقدمين لامتحان شهادة التعليم الأساسي دورة ٢٠١٢ نحو ١١٠٢٩ طالبا منهم ٢٥٥٢ دراسة حرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لوحظت زيادة في أعداد المتقدمين في الدورة الامتحانية لعام ٢٠١٢ عن العام الذي سبقه بنحو ستة آلاف طالب.

مدير تربية القنيطرة فوزات الصالح أكد أن المديرية أنجزت كافة الترتيبات والاستعدادات اللازمة من أجل إنجاح العملية الامتحانية وحسن سيرها الطلاب الطلاب المتقدمين لامتحانات الشهادة الثانوية العامة بقروبعها العلمي والأدبي والمهني وطالب شهادة التعليم الأساسي، من تجهيز المراكز الامتحانية بمقاعد للجلوس وقطاسبه وما يلزم لحسن سير العملية الامتحانية وذلك بهدف خلق جو مريح للطلاب، كما وضعت المديرية خطة متكاملة لتأمين نقل جميع المرشحين إلى مراكزهم الامتحانية التي تبعد عن مكان إقامتهم على نفقة المديرية.

القيطرة - الوطن

الملاحظ من خلال الإحصائيات الصادرة عن تربية القنيطرة بشأن عدد المتقدمين لامتحانات الشهادة العامة سواء التعليم الأساسي أو الثانوي أو المهني أو الشرعي تناقص عدد الطلاب النظاميين، مقابل ازدياد في عدد الطلاب الأحرار. وهنا تكمن المشكلة علماً أن التعليم الأساسي إلزامي في مدارسنا ولا يسمح لحالات التسرب فيها وهناك جهات معنية بضرورة إلزام أولياء الأمور بإكمال أبنائهم مرحلة التعليم الأساسي، ورغم أن ذلك ليس موضوع بحثنا إلا أن الالاف وهذا يأتي دور التربية حيث كان عدد الطلاب المتقدمين لامتحان سبيل المثال وليس الحصر بلغ إجمالي عدد الطلاب المتقدمين إلى امتحانات الدورة الامتحانية ٢٠١٢ م وبكافة الشهادات وطالبا وطالبة أي في عملية النسبة والتناسب ما يعادل ٥٠ ٪ فقط أيام بداية الأزمة. والمثير للدهشة والاستغراب أن عدد الطلاب المتقدمين لامتحانات الشهادة الثانوية العامة بالدراسة المساحة ضعف المتقدمين للنظامي وبعدهم ٢٢٣٧ والنظامي ١٢٤٠ طالبا، في حين أن عدد المتقدمين للفرع الأدبي دورة ٢٠١٢ بلغ ٨٦٧٨ / طالبا منهم ١٦٦٩ طالبا نظاميا و٥٠٢٣ دراسة حرة و١٩٨٦ ناجحا وبعيد، وكذلك الأمر بالنسبة للفرع العلمي حيث انخفض عدد المتقدمين عن دورة ٢٠١٢